المجتمع والتنمية السياحية في ليبيا

1/ د. بالعيد محمد يونس عبدالرحمن ــ عميد كلية السياحة والآثار- جامعة طبرق
2/ أ.أحمد الصافي الشريف ــ رئيس قسم الدراسات السياحية - كلية السياحة والآثار- جامعة طبرق

الملخص :

يسهم النشاط السياحي في زيادة الدخل القومي جراء الإنفاق الذي ينفقه السياح ، والتقريب بين المستويات الإقليمية، وإيجاد نوع من التوازن بينها، ومما لا شك فيه أن السياحة نشاط متعدد الجوانب، يرتكز علي آثار اقتصادية رئيسة، وأخرى طبيعية وتاريخية، إلا أن التأثير الاجتماعي تأثير كبير لا يمكن إغفاله، و من هنا استندت الدراسة إلى محور دور المجتمع في التنمية السياحية بليبيا دراسة تحليلية تفصيلية، نسعى لإيضاحه؛ لتعميق وتأصيل نظرة المجتمع الليبي لظاهرة السياحة على عمليات الفهم الاجتماعي، والتغيرات العميقة التي حدثت في البناء الاجتماعي والأعمال التقليدية ونظرتهم للإمكانات السياحية المتاحة في ضوء التراث الثقافي.

وبناءً عليه تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على علاقة الأمن بالمجتمع المحلي في المجال السياحي مما يتناسب مع مقتضيات الاستمرار وتنمية المجتمع دون الإخلال بالأصالة والعراقة في القيم الراسخة المرتبطة بملامح الشخصية الليبية الأصيلة ضمن المجتمع الواعي والمدُرك لأهمية التنمية بكافة مناطقه، كما تعالج هذه الدراسة أهمية توضيح وتوظيف المكونات الثقافية والاجتماعية في دعم التنمية السياحية جنباً إلى جنب مع كافة فئات المجتمع.

كما تتناول الدراسة علاقة المجتمع بالبيئة والجغرافيا وطبيعة استخدامهما، وكيفية تعاون المجتمع معها، إضافة إلى معرفة أوجه العلاقة بين الكيان المجتمعي والعلوم السياسية ذات الشأن السياحي، فيما يتعلق بمدى فهمه أي: المجتمع بالتشريعات والقوانين التنظيمية لعملية استمرار العملية التنموية المنشودة بالمجتمع الليبي .

تمهيد :

تُعد ظاهرة السياحة من الموضوعات الجديدة بالبحث والدراسة لاسيما ونحن مقبلون على انفتاح اقتصادي يحوي الكثير من المشروعات التي كنا نفتقر إليها في عقود هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ لأن السياحة - كمصدر للدخل القومي في كثير من

الدول التي تهتم بالشأن السياحي - تحتل مرتبة متقدمة جداً. **(يسري دعبس. صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق ص 153)** (1) إلا أن الأزمات التي تحدث على المستوى المحلي والإقليمي قد تؤثر تأثيراً كبيراً على تطوير وتنمية السياحة وبالتالي على التدفق السياحي .

وهذه الأزمات تتوالى حقيقة في الوقت الراهن، ولما كانت تحدث في أي مكان من العالم، إلا أنها تؤثر على مختلف المناطق في الشرق الأوسط خصوصاً البلدان المقصودة حيث أن السائح عندما يود القيام برحلة سياحية فيريد أن يصل إلى مكان ليس فيه قلاقل أو بؤر توتر أو إزعاجات أو ما يعوق انتقاله للبلد المقصود وتكرار هذه الأزمات في تلك المناطق تؤثر على الجذب والتدفق السياحي بل يمتد تأثيرها إلى مناطق كثيرة غير المنطقة التي حدثت فيها الأزمة أو المشكلة كما هو الحال في أحداث تونس وأحداث مصر بالربيع العربي والتي أثرت بالسلب على مناطق المغرب العربي ولبنان، فتلك المناطق لها رصيد كبير في النشاط السياحي الدولي فما بالكم دولة ليبيا والتي لا زالت تتطلع إلى إنشاء قطاع السياحة ضمن الخطط الشاملة للدولة؛ لذا نستطيع أن نجزم بأن السياحة في عصرنا الحالي هي غذاء الروح والترويح عن النفس بعد أن أصبح القطاع السياحي من أكبر الصناعات في العالم ولا يزال تقدمها وتوسعها وتطورها ينمو بصورة سريعة جداً.

ولكي نوضح أن السياحة تعكس مزيداً من التقدم الحضاري والعلمي لشعوب الأرض؛ لكونها نشاطاً إنسانياً حركياً له أبعاده الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي ترتبط بالسياحة ارتباطا قوياً، وهي عامل مهم أو قوي للتفاهم بين الشعوب والأمم، والصداقة بين الدول والأفراد **(2)** على أن يُتخذ بشأنها عدد من الإجراءات والتسجيلات، ويجب حث الأهالي والسكان والمحليين الذين يستقبلون السائح على اعتباره ضيفاً كسائر الضيوف، وليس حتماً كنموذج لهم .

وتتعلق السياحة أيضا بالرغبات المختلفة للتعرف على الحضارات القديمة ومشاهدة المعالم الأثرية والطبيعية والثقافية ومعايشة الشعوب المختلفة بثقافاتها المتعددة ذات الخصوصيات والتي تتفرد بفنونها وتراثها الشعبي والأدبي وطرزها المعمارية وصناعاتها التقليدية والفلوكورية **(3)**

ومن خلال ما ذكرنا فإن الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على علاقة المجتمع بخصائصه ومميزاته وتنوعه في ليبيا كإحدى دول حوض البحر المتوسط حول العالم وأثرها على الجذب السياحي ومن ثم علاقتها بالتنمية السياحية المتواصلة في ظل

التحديات والمشكلات التي تواجهها ليبيا في الماضي والحاضر, وكيفية التغلب عليها بقصد التعرف على دور المجتمع في إحداث تنمية سياحية منشودة.

وقد وجدت دراسة ميدانية بحثية توضح نسبة المشاركة للمؤسسات الاجتماعية والثقافية المختلفة في التأثير على السياحة بإقليم البطنان شرق ليبيا كأحد أقاليم محل الدراسة بـليبيا، وقد أكدت تلك الدراسة أن 47%، منهم سوف يؤدي إلى تقويض حجم السياحة الداخلية بالإقليم كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (1)

نسبة مشاركة المؤسسات الاجتماعية على السياحة في إقليم البطنان

تأثير قلة المؤسسات الاجتماعية والثقافية المختلفة على السياحة	التكرار	النسبة %
خلق بيئة سياحية غير مواتية بالنسبة للسياح العرب والأجانب	106	53.0
تقويض حجم السياحة الداخليــة عمومـاً في إقليم البطنان	94	47.0
المجموع	200	%100.0

المرجع ،احمد الصافي الشريف ،رسالة ماجستير، ص 201

ما العلاقة بين الأمن السياحي والمجتمع الليبي ؟

السياحة المعاصرة على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية في ظل العولمة **(4)** يتهددها ويعوق حركتها وانسيابها الكثير من المخاطر والمعوقات؛ لذا فإن الأمن هو شرط بقائها ونموها الأساسي، وعليه فإنه يتوجب النظر إلى الأمن السياحي ليشمل جميع الجوانب الفردية والاجتماعية والتنظيمية والاقتصادية بمفهومه الإجرائي والتنفيذي كمطلب حيوي لكل زمان ومكان، وسائر الظروف والأحوال .

وإذا أمعنا النظر في السياحة الداخلية بمختلف أنواعها العائلية ـ سياحة الأعياد, السياحة الطبيعية والشتوية، والمهرجانات والمناسبات الوطنية (مثل عيد الاستقلال، وعيد التحرير، والأعياد الدينية، والمهرجانات، والكرنفالات الوطنية، ومهرجان غدامس، وهون، وشحات، وجالو، وأوجله سواء على ضفاف ساحل المتوسط أو في النواحي الداخلية بالواحات الصحراوية).

فإننا قد وجدنا النشاط السياحي في العهود السابقة متواضعاً بل وضعيفاً جداً مقارنة بالوقت الراهن والذي نرى غيابه بل وعدم وجوده على أرض الواقع إلا من خلال وسائل

الإعلام التي تروج لمواقيت هذه المهرجانات دون تأمين سلامة السياح المحليين وليس الدوليين الذين هم في الأصل غائبون عن المشهد السياحي الليبي .

يقول الخبراء: إن اتجاه السياحة الدولية والمحلية ينمو بمعدل 6%، سنوياً (5) ولكن الملاحظ الآن تدني النمو إلى معدلات متفاوتة من دولة لأخرى بسبب العمليات الإرهابية الأخيرة وتداعياتها في مناطق الاتحاد الأوربي، ومناطق الشرق الأوسط, وبمعنى أدق عدم توافر الشرط الأمني الذي هو الأساس حول تأثير الحروب والمناطق الساخنة على السياحة بمعنى أن السياحة كنشاط لا يلتقي مع المشاكل (عدم وجود الأمن) وبكل وضوح فإن السياحة تتجنب مناطق العنف في كل مكان بهدف الحصول على سياحة آمنه من خلال زيارة مناطق قضاء العطلات التي تتمتع بالأمن والهدوء.

وحقيقة الأمر أن ليبيا لم تعمل على تطوير صناعة السياحة بل لم تجد البديل المحلي عن البديل الدولي بما لا يسمح أو يساعد على نمو سياحة داخلية ضمن ثوابت المجتمع وعاداته وتقاليده .

والحديث عن السياحة لم يعد ركيزة أساسية في السنوات الأخيرة بل إن تطوير صناعة السياحة لم يعد مطلباً ضرورياً وحيوياً في الوقت الراهن والمستقبل للاعتبارات التالية :

- ظهور قضايا فقهية معاصرة تتعلق بموضوع السياحة والتي لا زالت في جدل بين التحليل والتحريم وإننا لفي أمس الحاجة إلى أحكام تشريعية تتناولها من حيث الحل أو الحرمة .
- إن الفاقد المالي كبير جداً من جراء الأزمات والإشكاليات الحالية، وإنها تقتصر على الأوضاع الاجتماعية والإنسانية فقط .
- إن الخطط الخماسية السابقة ركزت على البنى التحتية والفوقية، وأهملت الارتباط بالقطاع السياحي والخدمي .
- إن القطاع العام يعبأ على عناصر ومقومات السياحة الداخلية مقارنة مع إهماله السياحة الدولية، ليس فقط اقتصادياً، وإنما على الأخص اجتماعيا وثقافيا. **(6)**
- إن قطاع السياحة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني .
- إن الهيكل التنظيمي للقطاع السياحي الذي يشمل المنافذ والمطارات والموانئ ومكاتب السفر والوكالات السياحية والفنادق والمنتجعات وخدمات الإرشاد والترجمة وغيرها قصرت إدارات القطاع العام في تأسيسها وتنظيمها ومتابعتها .

ما مفهوم التنمية السياحية في المجتمع الليبي ؟

قد يتضح لنا أن السياحة في ليبيا ترتكز على الفهم الخاطئ للسياحة كنشاط وممارسة، فخلط المفاهيم حول قواعد السلوك السياحي المطلوب والمباح دينياً واجتماعياً وسياسياً أوجد الكثير من الارتباك حول درجة الالتزام والانضباط في المناطق المتعددة من بلادنا الواسعة ذات المكونات الثقافية المختلفة في شكلها وانسجامها في تعاطيها ضمن المحور القومي للبلاد وبالتالي فإن السياحة عند التباعد بين القطاعين: العام والأهلي سوف يساهم في خلق الشعور بعدم الارتياح والثقة مما يشكل تباطؤ نمو قطاع السياحة إجمالا .

ويمكن حصر تلك الركائز للمعوقات الاجتماعية في التالي :

- عدم وجود مواد أو مقررات للسياحة والترويح أو حتى مضامين تربوية وتعليمية تعزز جوانب الفهم لأهمية صناعة السياحة كحاجة اجتماعية ومطلب ترويحي وترفيهي؛ نتيجة لمعطيات الحياة المعاصرة ومتطلباتها وضغوطاتها .

كذلك تبرز أهمية الفاقد الكبير من الثروة الوطنية للعملات الأجنبية التي تذهب مع السياح المحليين دون رجعة، وأنه من الأفضل تدويرها بالداخل لما تخلقه من فرص عمل جديدة، ولما تساهم به من رفع الناتج المحلي .

- عجز المرافق السياحية القائمة أو المعطلة عن الوفاء (7) بمتطلبات السياح المحليين، فالدراسات والمؤشرات تشير إلى أن الكثير من المواطنين يرون أن الظروف السياحية في الدول المجاورة تعد أكثر ملاءمة لأفراد العائلة الواحدة بخلاف ما هو متوافر في مختلف أنحاء ليبيا .

- يبدو أن المنتج السياحي الموجود خارج ليبيا أكثر إرضاء وملاءمة للعائلة الليبية مما هو مقدم لها في الداخل، ويبدو ذلك صحيحاً إلى حد كبير، فالخدمة السياحية خدمة تنافسية وعلينا الارتقاء بها؛ لإرضاء السياح .

- قلة الفرص السياحية المعدة للذكور من الشباب، فعلى الرغم من أن فئة الشباب تبلغ نسبتهم حوالي 65 %، من إجمالي عدد السكان في ليبيا تحت سن 24 سنة وأقل إلا أنهم لا يجدون الفرص والمنشآت السياحية والترويحية الملائمة؛ نظراً لمحدودية تلك المرافق والمنشآت.

- الاختلاف في تفسير قواعد السلوك الاجتماعي المقبول، فهناك تفاوت كبير وواضح بين الشباب وأرباب الأسر وعقيدة الانضباط الاجتماعي والأخلاقي في تفسير قواعد السلوك السياحي والاجتماعي .

- هناك اعتقاد بين الليبيين حيث يرون أن تكاليف السياحة الخارجية أقل من تكاليف السياحة الداخلية، وأنها أكثر ملاءمة وأقل تكلفة، وإن كان هذا الاتجاه يبدو صحيحاً إلى حد ما عند مراعاة الفرق بين العملات الأجنبية لبعض دول الجوار أو الإقليمية .

- قلة الخبراء والمتدربين وضعف مستوى التأهيل والتدريب للموظفين والعاملين في قطاع السياحة فهو كفيل في التقليل من شأن قطاع السياحة بليبيا .

ما أهمية المكونات الثقافية والاجتماعية في دعم التنمية السياحية بليبيا ؟

- إن السياحة وهي مطلب اقتصادي إلا أنها أصبحت تشكل مطلباً اجتماعياً حيث ترى المجتمعات الواعية حاجة ماسة إلى التنقل والترحال والاستجمام خصوصاً بعد زيادة الأعباء الاجتماعية وضغوطات الحياة، وكذلك عدم وجود تحديد فاصل زمني بين وقت العمل والفراغ لشرائح كثيرة من المجتمع .

ولما كنا بصدد نهضة سياحية وتدفق سياحي لمختلف المقاصد السياحية ذات الثقافات المتباينة والبناءات الاجتماعية المختلفة فإن السياح في رحلاتهم فرادى كانوا أم جماعات يلتقون بسكان المجتمع المضيف خلال سياج اجتماعي وثقافي مختلف عن السياج القادم منه السياح, وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة لطبيعة عمليات الاتصال الاجتماعي والاتصال الثقافي وطبيعة التواصل بين جماعات السياح والمضيفين وطبيعة العلاقات وحدودها كعلاقات دائمة أو مؤقتة، وخصائص تلك العلاقات وعمليات التأثير والتأثر بين الضيف والمضيف في حدود السياج الاجتماعي والثقافي شريطة ألا يتأثر المضيف بمآثر السياح السلبية، ومدى أهمية معرفة السياح بالأشكال الاجتماعية والثقافات الفرعية المختلفة في البلدان المقصودة، وهذه الأبحاث والدراسات من الأهمية بمكان عند وضع السياسات والخطط لتحقيق التنمية السياحية المتواصلة. **(8)**

وعموما فنحن نتعطش للتنمية السياحية في ليبيا، وبداية لا بد من أن ندرك مفهوم الوعي المجتمعي المتعدد في مكونات المجتمع الليبي مثل مكون الأمازيغ، ومكون التبوّ، ومكون الطوارق، ومكون الجبل الأخضر، ومكون الجبل الغربي، وغيرها من المكونات الثقافية والاجتماعية المتباعدة والمتداخلة في آن واحد، وكذلك مختلف العرقيات، والدين الواحد بين الأهالي والسكان، وتعاملهم أن التنمية السياحية هي ركيزة أساسية للاقتصاد الشبه

منهار في ظل ظروف سياسية واقتصادية؛ ليزيد ذلك القطاع الوليد (السياحة) كبديل عن اقتصاد ريعي للمواد الأولية والتي قد تنضب أو تجف خلال الزمن القادم .

ويتجسد هذا الحق في المجال السياحي من خلال المجتمع الواعي بأن من حق السائح أن يتلقى الخدمة بسرعة وأن يلتقي السائح بجمهور المجتمع للدولة المضيفة؛ ليصل الأمر من المتاح أن هناك عناصر مدربة تنبثق من هذا المجتمع يمكنها أن تنجز مثل هذه الأعمال في سهولة ويسر وتجعل السائح يدخل إلى البلد وهو مبتسم غير مضجر، وفي كل الأحوال أمام ليبيا تحديات كثيرة وشائكة حتى تعبد طريق السياحة في إطار التنمية المنشودة خصوصاً أنها لا تمتاز بميزة التنافس لهذا القطاع الذي يعد صعباً؛ لأخذ حصة ضمن الجغرافيا السياحية بالحوض الأبيض المتوسط من ناحية، والشرق الأوسط من ناحية أخري، ولذلك يعول القطاع العام والحكومي على النسق الاجتماعي أو المجتمعي لعملية البناء بمعول وفأس؛ لذا يستحسن أن تكون يد المجتمع ماهرة في تعمير القطاع السياحي .

لذلك يعد المجتمع من العوامل الهامة في تدعيم أو تعويق النشاط السياحي **(9)** ومن ثم الجذب السياحي، وبالتالي تؤثر هذه الضوابط الاجتماعية إلى حد كبير في عملية الرواج السياحي، وما يهمنا أن نتخلص من جزء مجتمعي محلي لا يعيرون اهتماماً بالسياحة ولا بالسياح .

وقد قام الباحث بدراسة سابقة حول وجهة نظر أفراد العينة حول إعادة تشكيل جملة العادات والتقاليد والموروث الاجتماعي والثقافي بما يخدم حركة السياحة كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول (2) تأثير العادات والتقاليد في الجذب السياحي

إعادة تشكيل جملة العادات والتقاليد	التكرار	النسبة %
نعم	112	62.2
إلى حد ما	34	18.9
لا	34	18.9
المجموع	180	%100.0

المرجع ،أحمد الصافي الشريف، رسالة ماجستير، ص 199

ويعتقدون أن الاندماج أو الدخول معهم في علاقات تعد من العوامل التي تؤثر في عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم، بل إنها تؤثر في شتى نواحي الحياة، ويدعون أن تمسكهم بالعقائد الدينية الإسلامية يجعلهم ضد إنشاء القرى السياحية مثلا أو الاهتمام بالشواطئ، وأنهم لا يميلون إلى إقامة أية مشروعات ترتبط بعملية تقديم الخدمة للسياح كالفنادق المتعددة ووكالات السفر والمطاعم الفاخرة والمطاعم الشعبية والمقاهي .

وجدير بالذكر أن هذه الظواهر وتلك السلوكيات بعيدة كل البعد عن العادات والتقاليد لدى المجتمع الليبي الذي حقيقة يميل إلى التقرب والتودد بالشعوب الأخرى، بل إنه من المجتمعات التي أصلها الجود والكرم وحسن معاملة، وتعد تلك من الآثار الإيجابية التي تساعد على النهوض بالتنمية في دول هي أحوج ما تكون إلى الارتقاء بالتقدم والرقي في التنمية المستدامة .

ما علاقة الجغرافيا بالتنمية السياحية ؟

إن الجغرافيا المعاصرة تهتم بطبيعة البيئة، وموقع الظواهر والعلاقات المكانية، ولما كانت السياحة تهتم بالجوانب المكانية مثل مواقع المناطق السياحية - فضلاً عن تحركات السياح - بدا لنا أن للجغرافيا إمكانية دراسة التفاعل المكاني بين الطلب السياحي وتلبية رغبات السياح في أماكن العرض السياحي **(10)** وترتبط الظاهرة السياحية ببناء وشكل واستخدام وصيانة استعمالات الأرض بين التوجيه التنموي (التخطيط السياحي) ودراية المجتمع الواعي بهذه الاستعمالات التي تحقق منافع اجتماعية واقتصادية في آن واحد، ويأتي دور المجتمع لهذه الآثار على قسمين هما :

- التغيرات التي تحدثها في شكل الأرض على هيئة تسهيلات ضيافة، ومنشآت أخرى خاصة بصناعة السياحة .
- محاولة حماية وصيانة استعمالات الأرض الطبيعية من خلال إقامة المنتزهات القومية وحفظ البيئة الطبيعية **(11)**

وبناء عليه فإن السياحة ليست ذاتها تؤثر في استخدامات الأرض بشكل متناف؛ لذا فإن الجغرافيا والمجتمع المدرك لهذه الاستعمالات لها دور في التوفيق بين النشاط السياحي وبين المطالب الأخرى في البيئات ذات الطابع الخاص. (12)

المعوقات والتحديات الجغرافية للجذب السياحي ؟

تشمل أهم تلك التحديات ما يلي :

* صعوبة الطرق الجبلية وشبه الصحراوية، بل الأخطر عدم وجودها في العديد من المناطق، وقد يصعب اختراقها إلا من خلال وسائل وسيارات دفع رباعي .
* قلة الخرائط والخبراء والأدلاء الذين يعرفون تلك المناطق .
* وجود الكثبان الرملية وزحفها على القرى والنجوع نتيجة الرياح والعواصف الرملية التي تؤثر على المقاصد والبرامج السياحية على حد سواء .

* عدم استغلال المياه الكبريتية في العيون الصحراوية خصوصاً أنها تدخل في السياحة العلاجية، مثل: مناطق الجغبوب، وجالو وأوجلة، وواو الناموس، وبحيرة قبر عون وغيرها من الواحات الصحراوية.
* عدم وجود البنى التحتية والفوقية بين هذه المناطق البيئية المختلفة .
* الرعي والصيد الجائر مما يؤثر على جمال وتوازن البيئة الطبيعية ويقلل من كوارثها. الأحوال المناخية الصعبة الشديدة الحرارة صيفاً والباردة شتاء، والتي من شأنها أن تقلل من التدفق السياحي دون دراسة مستفيضة لها كتلك التحديات في بعض المناطق والأوقات .

ما علاقة العلوم السياسية بالتنمية السياحية ؟

تشكل ظاهرة السياحة مجالاً مهماً من وجهة نظر العلوم السياسة، حيث يرتكز هذا الاهتمام في دراسة الأوضاع الأمنية والسياسية ومدى استقرارها حول العالم، والبحث في أثر الصراعات الداخلية بين جموع المجتمع الذي تسوده الاختلافات العقدية والدينية وحتى الجهوية أو الجماعات ذات الاتجاهات السياسية المعروفة والتي قد يصل خلافها إلى حد استخدام العنف المسلح؛ لما لهذا من أثر كبير في عملية سلامة السائح كضيف وأمان تلك المناطق ذات الموارد السياحية .

كما تبحث العلوم السياسية في العلاقات الدولية والدبلوماسية بين الدول التي تشهد تدفقا سياحيا، أو تلك التي تعتبر بلداناً مصدرة للسياح أو مستقبلة لهم، ومن آثار تلك العلاقات الإيجابية أو السلبية في التوجهات السياسية العامة تشجيع أو عدم تشجيع البرامج السياحية إلى تلك الأماكن، وهذا ما يلاحظ عند وجود التقارب السياسي في الشرق الأوسط بالذات، حيث يجد السائح تسهيلات في إجراءات السفر وحسن المعاملة والوفادة عند الانتقال بين تلك البلدان. **(13)**

ومن الملاحظ الآن - ومع التوجهات السياسية الغربية ذات المعايير المزدوجة في سياستها الدولية تجاه دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أن هناك تنبيهات وتحذيرات من تلك الدول بعدم توجه السياح إلى المقاصد السياحية التقليدية والمتميزة كما هو الحال في مصر واليمن، أما تونس فتكاد تكون خالية من تلك الجنسيات؛ لكونها فقدت جزءا كبيراً من حصص سوق الطلب العالمي للسياحة .

وعلى المجتمعات المتطلعة إلى النهوض بالتنمية السياحية أن تعي جيداً أن الأمور السياسية الناضجة والناجعة إجمالاً تهتم بعوامل الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي

في المقاصد والموارد السياحية وبين الدول بعضها البعض وطبيعة تلك العلاقات التي تهتم بالشأن السياحي .

السياحة من وجهة نظر العلوم البيئية:

تهتم علوم البيئة اهتماماً كبيراً بالنشاط السياحي والتي تتمثل في القطاع الأهلي كركيزة أساسية من خلال إنشاء جمعيات أهلية، ومنتديات بيئية، وحتى أحزاب سياسية تنادي بالحفاظ على البيئة في شكل السياحة الخضراء، والسياحة الزرقاء اللتين تهتمان بالشأن المناط لهما في الغطاء النباتي والغابات والحيوانات والطيور، إضافة إلى حماية الشواطئ والبحار والبحيرات والواحات وكل ما يتعلق بالوعاء البيئي الذي تستند إليه السياحة البيئية **(14)**

كل تلك الأمور تحدد أهميتها من خلال الثقافة المجتمعية للحفاظ على البيئة، وأن هذا الأمر لا يقتصر على القطاع العام اقتصاراً بحتاً، وإنما يعول على مدى ثقافة ووعي المجتمع الذي يمتلك هذه الموارد والمقاصد السياحية، ويعد مجال المحميات الطبيعية وعلاقتها بالجذب السياحي، والتي تمثل أحد المجالات الحديثة والمبتكرة في صناعة السياحة.

ومن خلال دراسة بحثية سابقة للباحث أكدت تلك الدراسة على أن غالبية المبحوثين لعينة الدراسة تعادل 94%، رغم قلة المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر بالسلب على الموارد البيئية المتعلقة بالجذب السياحي جراء قلة الوعي السياحي كما يوضحها الجدول التالي :

جدول (3) تأثير وجود المؤسسات الاجتماعية في الوعي السياحي

تأثير قلة الوعي السياحي لدى المجتمع في تدنى السياحة	التكرار	النسبة %
نعم	134	74.5
إلى حد ما	42	23.3
لا	4	2.2
المجموع	180	%100.0

المرجع ،أحمد الصافي الشريف ،رسالة ماجستير،ص200

وتفعيل المميزات النسبية والتنافسية لتلك الموارد في تشجيع السياحة الطبيعية، والبيئية والجيولوجية، وسياحة السفاري، وسياحة المشاهدة ومراقبة الطيور والحيوانات في مواطنها الأصلية أو عبر هجرتها الموسمية .

هذا إضافة إلى الاهتمام بالبيئة البشرية للجماعات البسيطة ذات الثقافات المتعددة داخل وجانب المحميات وهي قد أحدث أنواعا من الاتجاهات السياحة الحديثة. **(15)**

ومن اهتمامات علوم البيئة المنبثقة عن المجتمعات الراقية دراسة الأضرار، والتكاليف المختلفة الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية التي يسببها التلوث بمختلف أنواعه، وعلاقته بالسياحة، وكيف أن المناطق التي تزداد فيها نسبة التلوث يقل ويندر التدفق السياحي عليها خصوصاً وأن السياح يبحثون عن المتعة، والراحة، والبيئة النقية، والمسطحات المائية النقية، وكذلك المسطحات الخضراء .

ويجب على الإنسان والمجتمع المحيط بالبيئة السياحية أن يتفهم دوره بقياس الأثر البيئي للأنشطة السياحية، وعلاقة ذلك بتدهور البيئة الطبيعية والبشرية نتيجة عدم التخطيط الإقليمي والعمراني والبيئي؛ لإقامة المشروعات السياحية على طول الشريط الساحلي أو في نطاق الصحراء، والواحات ذات البحيرات الصحراوية المنتشرة في الصحراء الكبرى بليبيا، وما ينتج عن ذلك من تداعيات طبيعية وبشرية تؤدي إلى إحداث خلل وعدم التوازن البيئي.

وبناء عليه فإن تقييم الأثر البيئي للمشروعات السياحية الاستثمارية في البيئات المختلفة من الأهمية بمكان؛ لتحقيق التنمية السياحية المتواصلة والتي تعني الاستخدام الأمثل للمحافظة على تلك الموارد للأجيال القادمة .

كما يأتي دور المجتمع لمساهمة نشاط السياحة الدولية في خلق الناتج الاجتماعي كأحد الآثار الاقتصادية لهذا النشاط، ووجود ما يتوقف على الصناعات التقليدية الموروثة من العادات، والتقاليد، والأعراف الشعبية في البيئات الثقافية المختلفة التي يتضمنها نسيج ومكونات المجتمع الواحد، وتبرز أهميتها في المواهب والإبداعات وتنمية القدرات والابتكارات للطبقات المجتمعية، والعمرية المختلفة، وتواصلها، وتجسيد عطاء الأجيال عبر الأجيال لتلك الصناعات كصيغ ثقافية تمثل عنصر جذب أساسي للسياح من داخل القطر نفسه والسياح القادمين من مختلف بقاع العالم، ونجد مثيل تلك الجهود في منطقة غريان، وكباو، ويفرن، والمدينة القديمة بطرابلس، ومنطقة الجغبوب، وبعض الواحات الجنوبية في أنحاء الجنوب الليبي، حيث تعرض هذه المنتجات والمساهمات في بعض المتاحف الليبية (متحف قصر ليبيا - متحف طلميثة - متحف غدامس - متحف الهليع - متحف جرمة - متحف طبرق) وغيرها من المتاحف والأسواق الناشئة في المقاصد والأماكن السياحية في ليبيا، وتحديد مناطق الجبل الأخضر بما تحتويه من التراث الشعبي، والحلي، والأزياء الشعبية، والمنتجات المطرزة، والأدوات النحاسية،

والجرار، والخزف. وتستطيع هذه الجوانب عن طريق عملية التقابل الثقافي، والامتزاج، والتمثيل الثقافي والسياحي التعرف على السمات المشتركة بين جموع السياح، والأهالي، والسكان المحليين بالمجتمع المضيف، وأن يحدث بينهم تواصل فكري، وتبادل ثقافي، فضلاً على أنها أداة لإيجاد روح التفاهم والتسامح بين الشعوب، وفهم الحضارة الإنسانية؛ كي يساهم المجتمع في فهم عملية التغيير، والتطوير الإنساني في فضاء النشاط السياحي الدولي .

ونستنتج من مساهمة دور المجتمع للآثار الاجتماعية والبيئية للسياحة الدولية وظاهرة انتقال السياح من إقليم دولة إلى إقليم آخر؛ للتعرف على الآثار الاجتماعية المتعددة منها الإيجابي ومنها السلبي :

اعتبار التحول الذي يحدثه نشاط السياحة الدولية بالنسبة للمجتمع والقوى العاملة به من قبل الأثر الاجتماعي الإيجابي .

* يؤدي نشاط السياحة الدولية عندما يصل إلى درجة التشبع في منطقة سياحية إلى التعاطي بين السياح والسكان الأصليين على الخدمات الأساسية المتاحة والمعروض في الأسواق من سلع مادية تتمثل في الصناعات التقليدية والحرفية المطلوبة لدى فئات السياح.

* الاهتمام بالسياحة الدولية من حيث اهتمام المجتمع بالبيئة الطبيعية كأحد المقومات الرئيسة لنشاط السياحة كبيئات متميزة، كالغطاء النباتي، أو الحيواني، أو الصحراوي، أو بحيرات، أو شواطئ، أو بيئات ثقافيه تراكمت عبر التاريخ الحضاري وتبلورت في شكل شواهد أثرية معمارية وفنية لمجتمع ما.

وهنا يحرص المجتمع على الوعي الثقافي والسياحي؛ ليساعد على الحفاظ على هذه البيئات، ورعايتها، والعمل على الحيلولة دون اختفاء القابل منها للنضوب، وتجديد القابل منها للنمو .

توصيات الدراسة:

وبناء عليه: فإن توصيات الدراسة تجسد الإمكانات التي تساعد على ظاهرة السياحة وتنميتها ضمن التنمية الشاملة لبلد يتطلع إلى النهوض باقتصاد قوي يشارك في تحسين الناتج القومي، والناتج الاجتماعي من خلال مجال السياحة.

وتتمثل هذه التوصيات في الآتي :

اعتبار المجتمع رابط حيوي ما بين تراث الدولة والسياح الذين جاءوا لاستكشاف ذلك التراث .

على المجتمع أن يؤدي دوراً معنوياً أكبر من مجرد تقديم معلومات وبيانات على المناطق والمقاصد السياحية .

يتطلب من المجتمع المزيد من الوعي والخبرة حتى يستطيع التعامل والتفاعل مع جمهور السياح .

استغلال تعاون المجتمع في الوقوف ضد التعدي على المرافق والمؤسسات والبنى التحتية والفوقية والمقاصد السياحية والأثرية.

وجوب التوعية بدور المواطن (السكان المحليين) كمضيف لكل الزوار والسياح، وهو بذلك يكون الراعي الرئيس لسائر التراث الوطني، ويعتبر أفضل ضمان لحماية وسلامة هذا التراث.

يوضع في الاعتبار أن مسؤولية أمن وأمان السياح تقع على عاتق المجتمع قبل أن تكون مسؤولية الجهات الأمنية الأخرى .

النشاط السياحي هو مسؤولية قومية وليست مسؤولية وزارة السياحة فحسب، وأن تتضافر جهود جميع الأجهزة الحكومية والمحلية والشعبية؛ للقضاء على تلك المعوقات وتحقيق تنمية سياحية ناجحة .

التنويه بتخصيص الأراضي المملوكة للدولة للاستثمار السياحي بهدف تنمية الأقاليم الجديدة دون مقابل، على أن تسحب تلك الأرض في حالة استغلالها لغير الغرض المخصصة لأجله .

إيجاد تعاون بين الهيئات الحكومية والمجتمع، مع مراجعة كافة التشريعات السياحية المتعلقة بالبنود والمواد التشجيعية والتحفيزية للنشاط السياحي، وكذلك القوانين الرادعة في حالة التعديات وانتهاك النقاط التشريعية للعمل السياحي .

ربط الجهات المشرفة على السياحة بالفعاليات المجتمعية والمنظمات والاتحادات والروابط المحلية والدولية .

ربط الصلة مع الصحافة السياحية الدولية، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة، ودعوتهم لزيارة البلاد والتعرف عليها مستقبلاً. **(16)**

1- دراسة وتحليل العلاقات الاجتماعية بين السياح والمضيفين؛ للوصول إلى حدود وطبيعة، وخصائص هذه العلاقات الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعي بينهما، وكافة العوامل الاجتماعية المؤثرة على تلك العلاقات .

2- متابعة التغير الاجتماعي وطبيعته ومستوياته ومعدلاته، وتوضيح الفرق بين التغير الاجتماعي، والتغير الثقافي، وانعكاس ذلك كله على عملية التنمية السياحية الشاملة في المجتمع ككل . **(17)**

الهوامش:

1- يسري. الصناعات التقليدية والجذب السياحي في حوض البحر المتوسط. البيطاش سنتر للنشر والتوزيع. الإسكندرية ج.م.ع .الطبعة الأولى. 2004 .

2- (دعبس، المصدر السابق ص 155)

3- يسري دعبس* ، المصدر السابق ، ص 83)

4- سلطان أحمد الثقفي .الأمن السياحي. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. طباعة. مركز الدراسات والبحوث. الرياض. 2003 . ص115

5- الثقفى، المصدر السابق ، ص 214),

6- عبد الهادي، دلال. دراسات في أساسيات السياحة. الفتح للطباعة والنشر. كلية السياحة والفنادق. جامعة الإسكندرية. ج.م.ع. 2006 . **ص 19)**

7- عبدالهادي، المصدر السابق، ص 134)

8- دعبس، يسري. صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق دراسات وبحوث في أنثروبولوجيا السياحة. الملتقى المصري للإبداع والتنمية للنشر. الناشر البيطاش سنتر للنشر والتوزيع الإسكندرية ج.م.ع. الطبعة الأولى. 2003 . ص76

9- ماهر عبد العزيز. صناعة السياحة. دار زهران للنشر. والتوزيع.عمان .الأردن. 1997، **ص 13)**

10- يسري دعبس. 2003 ، مصدر سابق ، ص378

11- **دعبس ،2003 ، المصدر السابق ، ص 379**

12- عطية، عبير. التنمية السياحية على المستويين المحلي والدولي (مصر). كلية السياحة والفنادق. جامعة الإسكندرية. ج.م.ع. 2005 . ص141

13- دعبس، يسري. الجذب السياحي خصائصه والعوامل المؤثرة فيه. الملتقى المصري للإبداع والتنمية للنشر. مطبعة فجر الاسلام .الإسكندرية ج.م.ع. الطبعة الأولى 2006 ، **ص 83**

14- دعبس. 2003 ، مصدر سابق ، ص 403

15- دعبس، يسري. العلاقات الاجتماعية للسائح، رؤية في أنثروبولوجيا السياحة. دار المعارف . الإسكندرية ج.م.ع .1993. ص17

16- القزيري، سعد خليل. السياحة في ليبيا الإمكانيات والمعوقات. دار أساريا للطباعة والنشر. الزاوية .ليبيا.2002 ، **ص 93).**

17- دعبس .1993، مصدر سابق ، ص 126

الرسائل العلمية :

1) الشريف، أحمد الصافي. صناعة السياحة بإقليم طبرق بليبيا. رسالة ماجستير . الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا .معهد النفل الدولي 2010 .غير منشورة.